2021

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الثالث 2021م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

جدول المحتويات

الجزء	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	3
أولًا: السياسة النقدية	4
ثانيًا: التطورات النقدية	4
ثالثًا: تطورات المركز المالي للبنك المركزي السعودي	5
رابعًا: تطورات النشاط المصرفي	6
خامسًا: القطاع الخارجي	10
سادسًا: تطورات التقنية المصرفية	11
سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية	12
ثامنًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث 2021م	13

الملخص التنفيذي

قرر البنك المركزي السعودي خلال الربع الثالث من عام 2021م الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند 1.0 في المئة. واستقرت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة. كما استمر البنك المركزي في الحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في "أذونات ساما" عند 10.0 مليار ريال. وارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثالث من عام 2021م ارتفاعًا طفيفًا ليصل إلى 0.7962 في المئة.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثالث من عام 2021م ارتفاعًا ربعيًا نسبته 1.1 في المئة، وانخفضت القاعدة النقدية بنسبة بلغت نحو 1.1 في المئة مقارنةً بالربع السابق. وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للبنك المركزي إلى تسجيل إجمالي الموجودات خلال الربع الثالث من عام 2021م ارتفاعًا ربعيًا ليبلغ 1,890.7 مليار ريال، كما سجل إجمالي الأصول الاحتياطية للبنك المركزي ارتفاعًا ليبلغ 1,745.6 مليار ريال.

سجّل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام 2021م ارتفاعًا نسبته 1.4 في المئة مقارنةً بالربع السابق، ليبلغ نحو 2,058.0 مليار ريال. وبلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية قرابة 3,151.2 مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 1.2 في المئة. وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام بنسبة بلغت نحو 3.0 في المئة لتبلغ 2,545.7 مليار ريال.

وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام 2021م مقداره 45.1 مليار ريال مقارنةً بعجز مقداره 72.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م.

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 24.5 في المئة (3,715.9 مليار ريال) مقارنةً بالربع السابق، لتبلغ 11,420.9 مليار ريال، وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي ما يقارب 392.3 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها 140.7 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثالث من عام 2021م نحو 1,383.5 مليون عملية بإجمالي مبيعات قدره 119.8 مليار ريال.

سجّل المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 4.7 في المئة ليبلغ 11,496 نقطة.

أولًا: السياسة النقدية

استمر البنك المركزي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، ودعم القطاع المصرفي للقيام بدوره في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية. واستمرارًا لدور البنك المركزي في تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، قرر البنك المركزي السعودي تمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات حتى نهاية الربع الرابع من العام 2021م، رغبةً منه في تمكين القطاع المالي من القيام بدوره في دعم قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والإسهام في دعم التعافي الاقتصادي والمحافظة على معدلات التوظيف في القطاع الخاص.

1-1 معدل العائد والاحتياطيات المصرفية

قرر البنك المركزي خلال الربع الثالث من عام 2021م، الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند 1.0 في المئة، ويأتي ذلك استمرارًا لنهج البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي.

وقد بلغ المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو 1.3 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2021م مقارنةً بنحو 389 مليون ريال في الربع الثاني من عام 2021م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس نحو 43.6 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2021م مقارنة بنحو 74.8 مليار ريال في الربع السابق من العام. وحافظ البنك المركزي السعودي على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في "أذونات ساما" بمقدار 10.0 مليار ريال.

وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة.

2-1 أسعار الفائدة

سجّل متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر(SAIBOR) في الربع الثالث من عام 2021م ارتفاعًا طفيفًا مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 0.7962 في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال (SAIBOR) والدولار (LIBOR) خلال الربع الثالث من عام 2021م نحو67 نقطة أساس لصالح الريال، مقارنة بنحو 64 نقطة أساس في الربع الثاني من عام 2021م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ 3.75 ريال.

ثانيًا: التطورات النقدية

1-2 عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثالث من عام 2021م ارتفاعًا ربعيًا نسبته 1.1 في المئة (23.6 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,262.4 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.4 في المئة (51.5 مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.4 في المئة (174.4 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 1).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن3) خلال الربع الثالث من عام 2021م، يُلاحظ انخفاض عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) بنسبة بلغت نحو 0.7 في المئة (11.5 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1,531 مليار ريال مشكلًا ما نسبته 67.6 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3)، مقارنةً بارتفاع نسبته 1.5 في المئة (22.3 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 6.9 في المئة (98.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن2) فقد سجل خلال الربع الثالث من عام 2021م ارتفاعًا نسبته 0.2 في المئة نسبته (3.4 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,990.6 مليار ريال مشكلًا

ما نسبته 88.0 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3)، مقارنة بارتفاع نسبته 0.8 في المئة (14.8 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 5.7 في المئة (107.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

2-2 القاعدة النقدية

انخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 1.1 في المئة (4.1 مليار ريال) لتبلغ 357.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 1.8 في المئة (6.5 مليار ريال) في الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.7 في المئة (6.0 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى البنك المركزي في الربع الثالث من عام 2021م ارتفعت بنسبة 2.5 في المئة (3.1 مليار ريال) لتبلغ نحو 128.7 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 3.0 في المئة (3.7 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.4 في المئة (13.2 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما سجل النقد في الصندوق انخفاضًا ربعيًا نسبته 10.8 في المئة (3.0 مليار ريال) ليبلغ نحو 24.4 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 4.3 في المئة (1.1 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته 16.1 في المئة (4.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. فيما انخفض النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 2.0 في المئة (4.2 مليار ريال) ليبلغ نحو 204.4 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 0.8 في المئة (1.7 مليار ريال) في الربع السابق. وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته 1.2 في المئة (2.5 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

ثالثًا: تطورات المركز المالي للبنك المركزي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للبنك المركزي السعودي إلى تسجيل إجمالي الموجودات خلال الربع الثالث من عام 2021م ارتفاعًا ربعيًا ليبلغ نحو 1,890.7 مليار ريال. وسجل إجمالي الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي خلال الربع الثالث من عام 2021م ارتفاعًا ليبلغ 1,745.6 مليار ريال. وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثالث من عام 2021م مقارنةً بالربع السابق، انخفض وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ليبلغ نحو 14.4 مليار ريال، وارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة ليبلغ 81.4 مليار ريال، وانخفض النقد الأجنبي والودائع في الخارج ليبلغ 511.4 مليار ريال، في حين ارتفعت الاستثمارات في الأوراق

رسم بياني رقم 1: عرض النقود

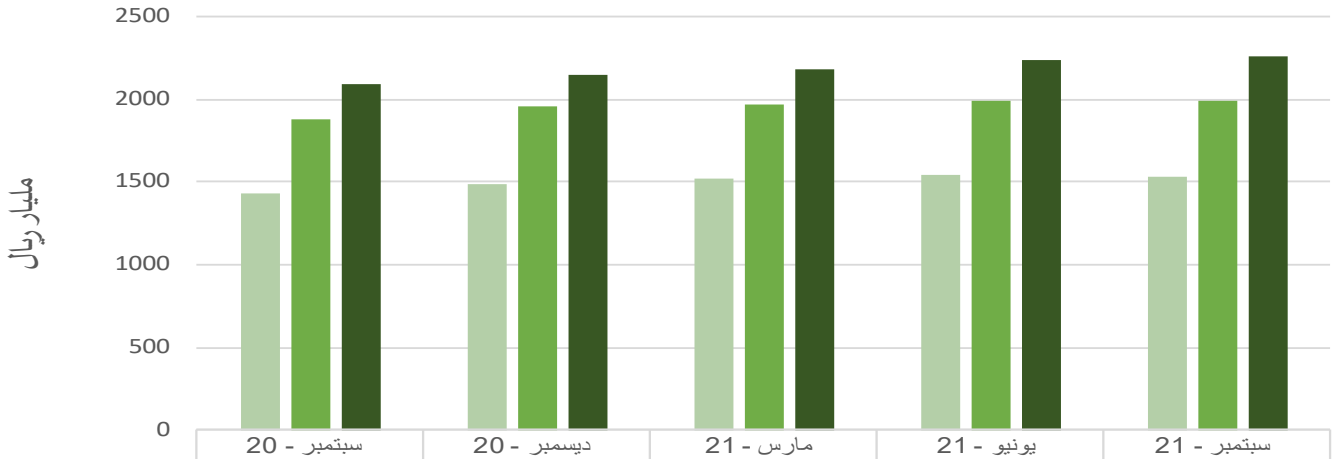

	سبتمبر - 20	ديسمبر - 20	مارس - 21	يونيو - 21	سبتمبر - 21
عرض النقود ن1	1431.8	1488.9	1519.7	1542.0	1530.5
عرض النقود ن2	1882.9	1962.8	1972.4	1987.2	1990.6
عرض النقود ن3	2088.0	2149.3	2187.3	2238.8	2262.4

المالية في الخارج لتبلغ 1,136.7 مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند 1.6 مليار ريال.

رابعًا: تطورات النشاط المصرفي

4-1 الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عـام 2021م ارتفاعًا نسبته 1.4 في المئة (27.8 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,058.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.5 في المئة (49.8 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.4 في المئة (176.9 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثالث من عـام 2021م، يتضح انخفاض الودائع تحت الطلب بنسبة 0.6 في المئة (7.2 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,326.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 1.6 في المئة (20.7 مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.3 في المئـــة (101.2 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما سجلت الودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعًا بنسبة 8.0 في المئة (20.2 مليار ريال) لتبلغ 271.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 17.1 في المئـــة (36.7 مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما حققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 32.5 في المئة (66.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في المقابل، ارتفعت الودائـــع الزمنية والادخارية بنسبة 3.3 في المئة (14.9 مليار ريال) لتبلغ 460.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 1.7 في المئة (7.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.0 في المئة (9.0 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 2).

رسم بياني رقم 2: الودائع المصرفية حسب النوع

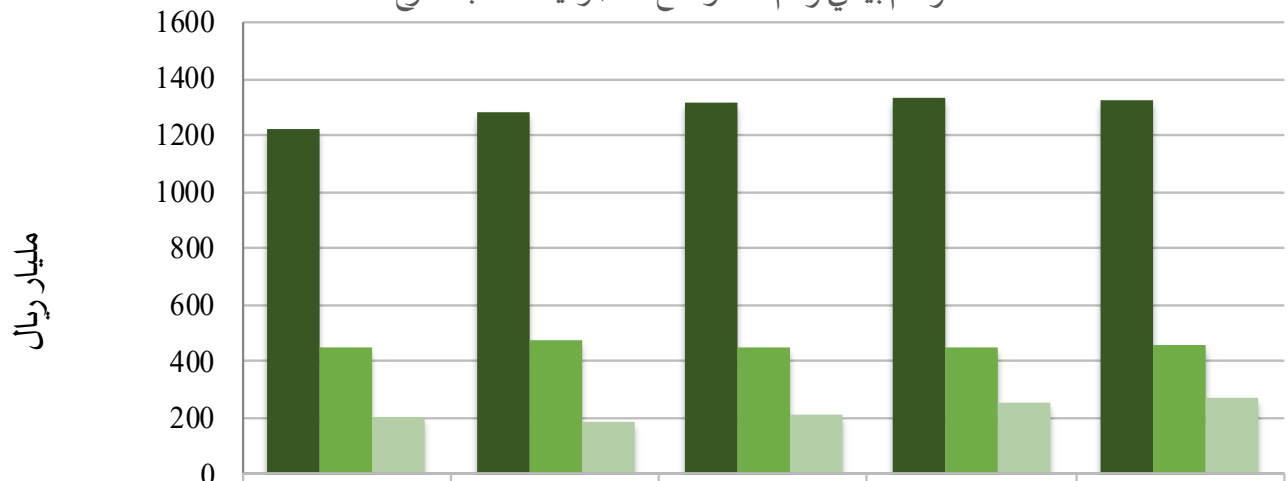

	سبتمبر - 20	ديسمبر - 20	مارس - 21	يونيو - 21	سبتمبر - 21
الودائع تحت الطلب	1224.9	1282.6	1312.7	1333.3	1326.1
الودائع الزمنية والإدخارية	451.0	474.0	452.7	445.2	460.1
الودائع الأخرى شبه النقدية	205.2	186.4	214.9	251.6	271.8

4-2 موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام 2021م قرابة 3,151.2 مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 1.2 في المئة (37.0 مليار ريال)، مقابل ارتفاع نسبته 2.6 في المئة (79.1 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.4 في المئة (271.5 مليار ريال).

4-3 الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام 2021م انخفاضًا نسبته 2.4 في المئة (6.0 مليار ريال) لتبلغ حوالي 245.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.8 في المئة (2.0 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته 7.3 في المئة (19.4 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وشكلت الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام 2021م ما نسبته 7.8 في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته 8.1 في المئة في نهاية الربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام 2021م انخفاضًا نسبته 2.2 في المئة (4.1 مليار ريال) لتبلغ حوالي 185.4 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 8.7 في المئة (15.2 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 12.8 في المئة (21.0 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، مشكلةً بذلك ما نسبته 5.9 في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته 6.1 في المئة في نهاية الربع السابق. وبذلك، انخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 3.0 في المئة (1.8 مليار ريال) ليبلغ 59.8 مليار ريال مقارنةً بانخفاض نسبته 17.6 في المئة (13.2 مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين شهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف انخفاضًا سنويًا نسبته 40.3 في المئة (40.3 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 3).

رسم بياني رقم 3: الأصول الاحتياطية

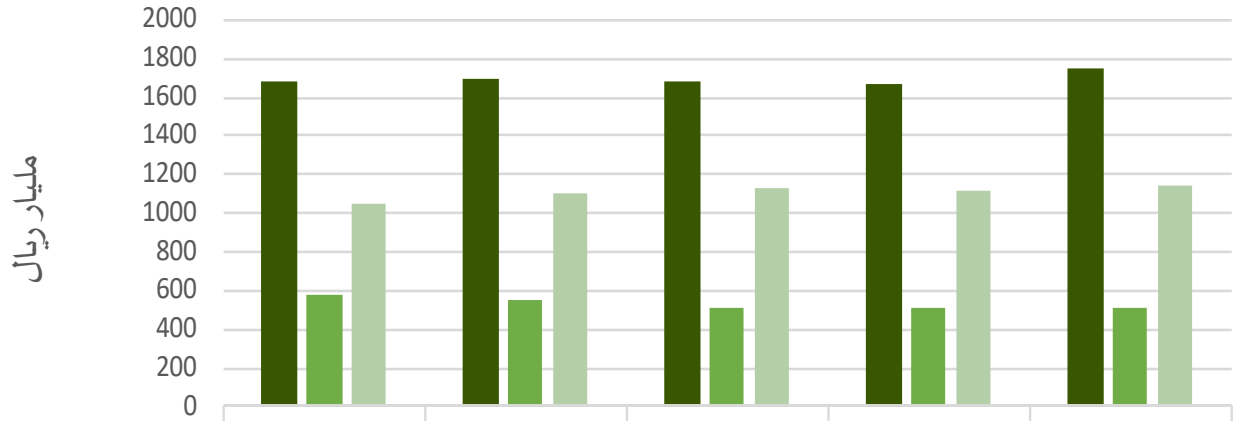

	سبتمبر -20	ديسمبر -20	مارس -21	يونيو -21	سبتمبر -21
إجمالي الأصول الاحتياطية	1678.5	1701.2	1683.5	1672.3	1745.6
نقد أجنبي وودائع في الخارج	580.1	545.4	513.6	515.0	511.4
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	1053.8	1109.0	1124.3	1109.9	1136.7

4-4 مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 3.0 في المئة (74.0 مليار ريال) لتبلغ 2,545.7 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 3.6 في المئة (87.0 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا بنسبة 14.7 في المئة (326.7 مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام من إجمالي الودائع المصرفية إلى 123.7 في المئة مقارنة بنسبة 121.8 في المئة في نهاية الربع السابق.

4-4-1 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 2.7 في المئة (51.7 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,985.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.3 في المئة (62.4 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 15.2 في المئة (261.9 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام 2021م إلى 96.5 في المئة، مقارنة بنسبة 95.3 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

4-4-2 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 4.1 في المئة (22.2 مليار ريال) لتبلغ حوالي 560.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.8 في المئة (24.6 مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين سجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 13.1 في المئة (64.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث من عام 2021م إلى حوالي 27.2 في المئة، مقارنة بنسبة 26.5 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

رسم بياني رقم 4: مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

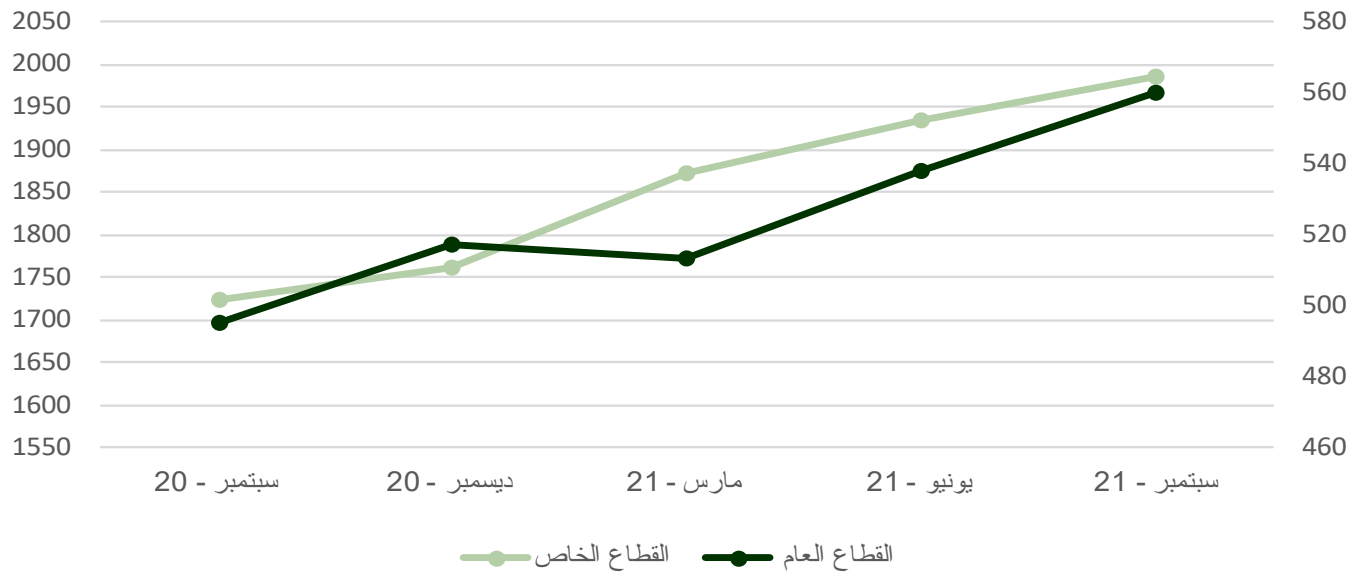

4-4-3 الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

بتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من عام 2021م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 6.3 في المئة (10.0 مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة 4.9 في المئة (15.7 مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة 4.2 في المئة (40.5 مليار ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة 3.8 في المئة (3.4 مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة 3.2 في المئة (3.1 مليار ريال). في حين انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 22.7 في المئة (3.9 مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة 10.6 في المئة (2.7 مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة 4.7 في المئة (2.6 مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة 4.6 في المئة (2.3 مليار ريال، ولقطاع الخدمات بنسبة 3.1 في المئة (2.9مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 2.6 في المئة (1.9 مليار ريال).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثالث من عام 2021م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعًا نسبته 5.4 في المئة (49.5 مليار ريال) ليبلغ نحو 971.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.0 في المئة (26.9 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعًا نسبته 1.3 في المئة (10.4 مليار ريال) ليبلغ 791.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.2 في المئة (58.9 مليار ريال) في الربع السابق. في المقابل، شهد الائتمان المصرفي متوسط الأجل انخفاضًا نسبته 1.4 في المئة (3.5 مليار ريال) ليبلغ 246.5 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 4.3 في المئة (11.4 مليار ريال) خلال الربع السابق.

4-5 الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 0.9 في المئة (3.4 مليار ريال) ليبلغ حوالي 394.8 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 2.8 في المئة (11.4 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 5.0 في المئة (18.9 مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وانخفضت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث من عام 2021م إلى 19.2 في المئة مقارنة بما نسبته 19.6 في المئة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثالث من عام 2021م حوالي 15.1 مليار ريال مقارنة بنحو 12.8 مليار ريال في الربع السابق، أي بارتفاع نسبته 18.0 في المئة (2.3 مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته 4.3 في المئة (0.5 مليار ريال) خلال الربع السابق.

وانخفض عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ 1,961 فرع في نهاية الربع الثالث من عام 2021م، أي بانخفاض قدره 8 فروع مقارنة بالربع السابق، وانخفاض بمقدار 75 فرعًا مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

4-6 مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

4-6-1 مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 20.5 في المئة (148.5 مليار ريال) ليبلغ قرابة 871.5 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 13.2 في المئة (110.0 مليار ريال) خلال الربع السابق، كما سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 31.0 في المئة (206.4 مليار ريال). وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ انخفاضه بنسبة 104.4 في المئة (40.6 مليار ريال)، وكذلك ارتفعت المشتريات من البنك المركزي بنسبة 2.7 في المئة (3.8 مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من مصادر أخرى بنسبة 25.3 في المئة

(2.7 مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة 24.1 في المئة (99.5 مليار ريال)، كما ارتفعت المشتريات من العملاء بنسبة 1.6 في المئة (1.9 مليار ريال) (رسم بياني رقم 5).

4-6-2 مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 5.7 في المئة (43.0 مليار ريال) ليبلغ نحو 797.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 8.8 في المئة (73.1 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات ارتفاعًا سنويًا نسبته 24.1 في المئة (154.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبمقارنة مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات للوزارات والبلديات بنسبة 484.6 في المئة (0.2 مليار ريال)، والمبيعات لجهات حكومية بنسبة 66.4 في المئة (2.6 مليار ريال)، والمبيعات للمصارف المحلية بنسبة 30.3 في المئة (20.0 مليار ريال)، والمبيعات للبنك المركزي بنسبة 23.3 في المئة (0.2 مليار ريال)، والمبيعات لمصارف خارج المملكة بنسبة 8.1 في المئة (26.4 مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض محددة (السفر إلى الخارج، التحويلات الشخصية، مقاولون أجانب، وتمويل الواردات والاستثمارات الخارجية) بنسبة 1.6 في المئة (1.6 مليار ريال). في المقابل، انخفضت المبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة 3.0 في المئة (8.0 مليار ريال) (رسم بياني رقم 5).

خامسًا: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

ارتفعت قيمة الصادرات في الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 99.5 في المئة لتبلغ نحو 238.7 مليار ريال مقارنةً بنحو 119.7 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنحو 126.1 في المئة لتبلغ 173.0 مليار ريال، وارتفعت الصادرات الأخرى بنحو 53.2 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 64.5 مليار ريال.

رسم بياني رقم 5: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

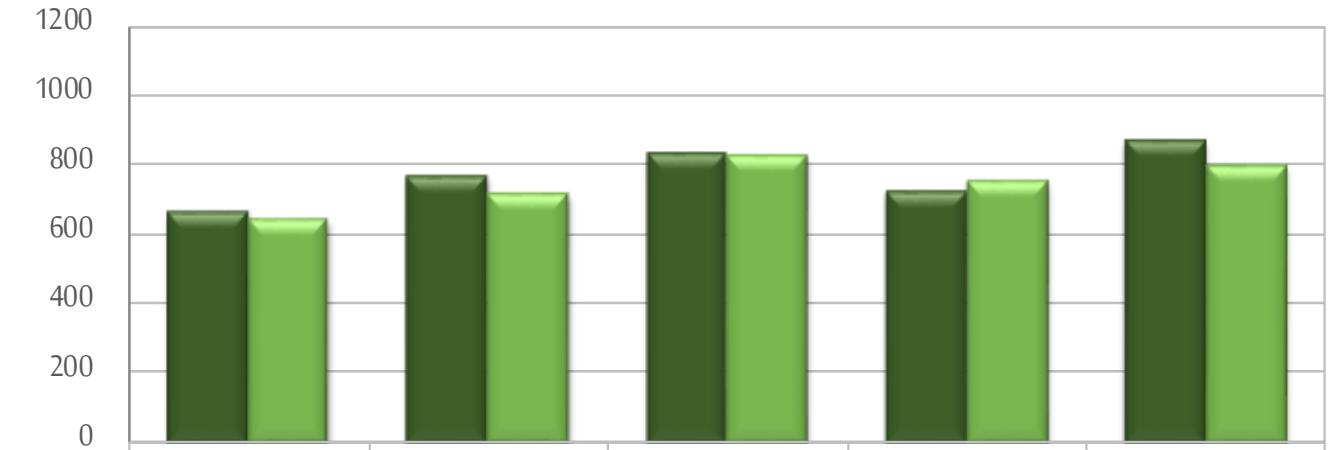

	سبتمبر - 20	ديسمبر - 20	مارس - 21	يونيو - 21	سبتمبر - 21
مشتريات	665.1	773.4	833.0	723.0	871.5
مبيعات	642.7	715.3	827.4	754.3	797.4

فيما ارتفعت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 14.2 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2020م لتبلغ نحو 130.0 مليار ريال.

ميزان المدفوعات

5-1 الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام 2021م مقداره 45.1 مليار ريال مقارنةً بعجز مقداره 72.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م. ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 62.7 مليار ريال مقارنةً بعجز قدره 45.5 مليار في الربع المقابل من عام 2020م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 108.7 مليار ريال حيث ارتفعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 99.5 في المئة لتبلغ 238.7 مليار ريال مقارنةً بحوالي 119.7 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م، وارتفعت الواردات السلعية (فوب) بنسبة 14.2 في المئة لتبلغ 130.0 مليار ريال مقارنة بنحو 113.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م. وانخفض عجز حساب الخدمات من 51.3 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2020م إلى 46.0 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2021م. وقد سجل صافي ميزان الدخل الأولي في الربع الثاني من عام 2021م فائضًا بمبلغ 24.3 مليار ريال مقارنة بفائض بلغ حوالي 5.3 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 29.3 في المئة ليصل إلى حوالي 41.9 مليار ريال مقابل 32.4 مليار ريال في الربع الثاني من العام السابق.

5-2: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثاني من عام 2021م تدفقًا للخارج بقيمة 1.2 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 1.3 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

5-3: الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثاني من عام 2021م انخفاضًا بقيمة 26.2 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قُدّرت بحوالي 51.9 مليار ريال عن قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج والتي بلغت حوالي 25.6 مليار ريال. وارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 12.6 مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ 28.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ 66.6 مليار ريال، مقابل انخفاض بمبلغ 1.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضًا بمبلغ 11.3 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2021م مقابل انخفاض بمبلغ 96.1 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 13.0 مليار ريال (الناتج من انخفاض بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 14.4 مليار ريال وارتفاع بند عملة وودائع بمبلغ 1.4 مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ 97.9 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

سادسًا: تطورات التقنية المصرفية

6-1 نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 24.5 في المئة (3,715.9 مليار ريال) لتبلغ 11,420.9 مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 10,286.2 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,005.7 مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 2,178.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 1.02 في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 9,113.9 مليار ريال، بانخفاض نسبته 29.7 في المئة عن الربع السابق.

2-6 مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام 2021م ما يقارب 392.3 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدره 140.7 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثالث من عام 2021م نحو 1,383.5 مليون عملية بإجمالي مبيعات قدره 119.8 مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 16.8 ألف جهاز في نهاية الربع الثالث من عام 2021م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 37.3 مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الثالث من عام 2021م حوالي 899.6 ألف جهاز.

3-6 المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثالث من عام 2021م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 439.3 ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت 81.2 مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 369.8 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 40.2 مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 69.5 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 40.9 مليار ريال.

سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 4.7 في المئة ليبلغ 11,496 نقطة، مقارنةً بارتفاع نسبته 10.9 في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 38.5 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. فيما انخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 40.1 في المئة ليبلغ حوالي 12.4 مليار سهم، مقارنةً بانخفاض نسبته 5.8 في المئة خلال الربع السابق. في حين حقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضًا سنويًا نسبته 47.3 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2020م. في المقابل، انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 30.4 في المئة لتبلغ نحو 446.8 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 7.9 في المئة خلال الربع السابق، فيما سجلت انخفاضًا سنويًا نسبته 15.6 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

من جهة أخرى، ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 3.6 في المئة لتبلغ 10.1

رسم بياني رقم 6: مؤشر سوق الأسهم

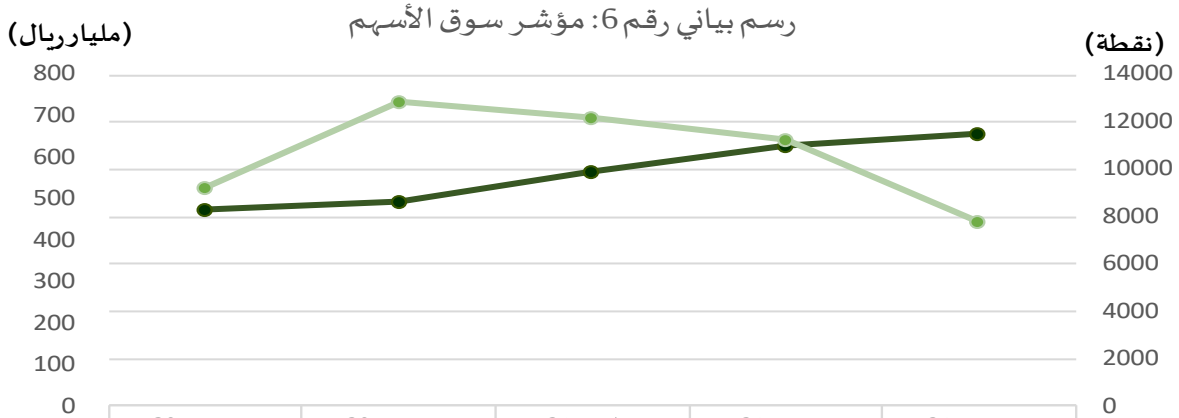

	سبتمبر - 20	ديسمبر - 20	مارس - 21	يونيو - 21	سبتمبر - 21
مؤشر سوق الاسهم	8299	8690	9908	10984	11496
قيمة الاسهم المتداولة	529	733	697	642	447

المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

مليار ريال مليار ريال مقارنةً بارتفاع بلغت نسبته 0.9 في المئة في نهاية الربع السابق، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعًا سنويًا بنسبة 10.3 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في حين سجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثالث من عام 2021م انخفاضًا نسبته 24.1 في المئة ليبلغ حوالي 18.7 مليون صفقة، مقارنةً بانخفاض نسبته 10.9 في المئة في الربع السابق، فيما سجل عدد الصفقات انخفاضًا سنويًا نسبته 13.2 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 6).

ثامنًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث من عام 2021م

- قام البنك المركزي بتحديث المبادئ الرئيسية للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي بهدف تعزيز الإدارة الفاعلة في المؤسسات المالية، وتوجيه مواردها المالية وغير المالية إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية، إلى جانب المحافظة على استقرارها وحقوق أصحاب المصالح.
- أصدر البنك المركزي التعليمات الموضحة للالتزامات والتعاملات المصرفية وفق نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية والتي تهدف إلى إيضاح التزامات البنوك والمصارف وفق أحكام نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية، إلى جانب تيسير التعاملات المصرفية المرتبطة بإجراءات الإفلاس، مما يساهم في تعزيز فعاليّة تلك الإجراءات ويعود بالنفع على البيئة التجارية في المملكة.
- قام البنك المركزي بتمديد برنامج تأجيل الدفعات (أحد برامج البنك المركزي لدعم تمويل القطاع الخاص) مدة ثلاثة أشهر إضافية من تاريخ 1 أكتوبر 2021م إلى 31 ديسمبر 2021م؛ وذلك دعمًا للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي ما زالت متأثرة من الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة الجائحة وفقًا لتقييم جهات التمويل. والتي تأتي دعمًا للقطاع الخاص ولمستويات السيولة في النظام المالي، حيث تساهم في تمكين جهات التمويل من القيام بدورها في دعم وتمويل القطاع الخاص، وتخفيف الآثار الاقتصادية والمالية على قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- أصدر البنك المركزي التعليمات الإرشادية لاتفاقية إعادة الشراء (الريبو) والتي تهدف إلى ضمان إبرام اتفاقيات إعادة الشراء وفق سياسات وإجراءات متسقة مع المتطلبات التنظيمية للبنك المركزي، وكذلك اعتماد الوثائق القانونية الموحدة لهذه التعاملات والتأكد من سلامة وشمولية إدارة المخاطر لدى الممارسين لأنشطة إعادة الشراء.
- أكد البنك المركزي على جميع المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافه على ضرورة اعتماد قبول الهوية الرقمية من منصة أبشر وتطبيق توكلنا.

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank